

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تطلب التعليق على السياسة المقترحة حول الغرامات المالية المفروضة عند التأخر في التقدم بالتقارير من قبل الشركات المخولة

للنشر الفوري

الدوحة، في 17 ديسمبر 2008

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال طرحاً استثمارياً حول سياستها المقترحة حول فرض الغرامات المالية على الشركات المخولة التي تتأخر في التقدم بالتقارير إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يترافق فرض هذه الغرامات مع أفضل الممارسات في دوائر الإختصاص الأخرى، ويأتي تبعاً لفترة سمحت خلالها هيئة التنظيم للشركات المخولة حديثاً بالتعرف إلى متطلبات تقديم التقارير الخاصة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

ويقترح الطرح الاستثماري، في المستقبل، سياسة عامة تقضي بفرض غرامة مالية عند التأخر في التقدم بالتقارير، إلا في حال أقنعت الشركة المخولة هيئة التنظيم بأن المخالفة التي تمت نتجت عن ظروف خارجة عن إرادتها تستوجب مسامحتها.

ويكون الحد الأقصى للغرامة بقيمة:

- أ. 500 د.أ. عن القصور الناشئ عن التقدم بالتقارير في غضون خمسة أيام من التاريخ المحدد.
- ب. غرامة يومية مستمرة إن استمرت المخالفة لأكثر من خمسة أيام.

يخضع فرض الغرامات لإجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة التنظيم وإلى حقوق الاستئناف.

تتلقى هيئة التنظيم التعليقات حول الطرح الاستثماري المقترح لغاية 31 يناير 2009.

يمكن الاطلاع على الطرح الاستثماري ومسودة بيان السياسة المتبعة وتفاصيل التقدم بالمقترحات على موقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال الإلكتروني: www.qfcra.com

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: news@qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديتها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البيئي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com